S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1329
22 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه بيان حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيش
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

إن حكومة يوغوسلافيا الاتحادية تدين بأشد العبارات قصف طائرات حلف شمال الأطلسي لمطار أودبينا، على نحو غير مبرر أو مسؤول، وترى أن هذا القصف هو آخر دليل على النهج الوحيد الجانب والمتحيز الذي يتبناه مجلس الأمن في الأزمة اليوغوسلافية تحت تأثير البلدان التي لها مصالحها الاستراتيجية الخاصة في المنطقة. وسيستفيد المتطرفون من مجرى الأحداث هذا، كما أنه يهدد بتحويل الجهود السلمية المقبلة الى جهود جوفاء ويفضي بكامل الأزمة اليوغوسلافية الى مرحلة جديدة مظلمة وربما الى خيار حربي أوسع نطاقا. لذلك فإن الحكومة الاتحادية تدعو جميع الدول الأعضاء في المجلس الى إعادة النظر في قرار توسيع نطاق العمليات الحربية الى خارج اقليم البوسنة والهرسك سابقا، فلا شيء غير التخلي عن هذا المسار القتالي يمكن أن يحول دون وقوع سلسلة من الأحداث السلبية وينقذ عملية السلم.

ولا تزال الحكومة الاتحادية مقتنعة اقتناعا عميقا بأن الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك السابقة لا يمكن وقفها عن طريق تكثيفها، فضلا عن توسيع نطاقها لتشمل مناطق مجاورة، ولكن يمكن وقفها بالوسائل السياسية والحلول العادلة والدائمة وحدها، القائمة على التراضي وتمشيا مع السياسة السلمية التي تنتهجها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فإنها ستواصل سعيها الحثيث للتوصل الى هذه الحلول.

وتعرب الحكومة الاتحادية عن بالغ قلقها ازاء القرار الوحيد الجانب والمتحيز الذي اتخذه مجلس الأمن. فكما هو الشأن في القرارات السابقة التي اتخذها المجلس في اللحظات الحرجة من الأزمة في البوسنة والهرسك، التي استندت الى معلومات غير مؤكدة أو معلومات قصد بها التضليل عمدا، فإنه تصرف بتسرع هذه المرة أيضا، ولم يثق سوى بالمعلومات المقدمة من جانب واحد فقط. وتعتقد الحكومة الاتحادية أنه ليست هناك أسباب أو حقائق موثوقة لاتهام جمهورية صرب كرايينا بالاشتراك في الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك سابقا، أو التشكي من موقفها ازاء قوة الأمم المتحدة للحماية. والحقيقة التي تؤخذ بخفة هي أنه منذ اعتماد خطة فانس لم تقع حادثة واحدة من جانب جمهورية صرب كرايينا موجهة ضد أفراد أو ممتلكات قوة الأمم المتحدة للحماية. والحقيقة المجهولة تماما هي أن قرابة ٠٠٠ ٧٠ مسلم التمسوا اللجوء ووجدوا الحماية لدى جمهورية صرب كرايينا فرارا من ارهاب ما يسمى بجيش البوسنة والهرسك. ولقد تجاهل مجلس الأمن والمجتمع الدولي تماما محنتهم ومصيرهم. ومجلس الأمن يمارس التمييز بين المسلمين أنفسهم ولا يحمي سوى الخاضعين لسيطرة ما يسمى جيش البوسنة والهرسك بينما يتجاهل السكان المسلمين الذين فروا الى جمهورية صرب كرايينا.

إن تدخل مجلس الأمن السريع لصالح ما يسمى جيش البوسنة والهرسك بذريعة صون المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة يتعارض مع موقفه السلبي الذي اتخذه قبل شهر عندما استغل الجيش المذكور منطقة بيهاتش الآمنة استعدادا لشن عمليات عسكرية هجومية واسعة النطاق على جيش وسكان جمهورية سربسكا. وبدلا من أن تحمي المنظمة العالمية، بقرارها، كرايينا، التي تتمتع بحمايتها، فإنها عرضت السلم والأمن فيها للخطر.

ومما يدعو الى القلق بوجه خاص أن القرار المتعلق بتوسيع نطاق الضربات الجوية لتشمل جمهورية صرب كراييينا اتخذ في الوقت الذي تتعرض فيه عملية السلم في البوسنة والهرسك سابقا لخطر كبير بسبب قرار الولايات المتحدة الأمريكية رفع الحظر على الواردات من الأسلحة لقوات مسلمي البوسنة وقوات الكروات، فيما تتشدد جمهورية كرواتيا في موقفها في المفاوضات مع جمهورية صرب كراييينا، فتوجه الانذارات والتهديدات المتكررة بما تسميه ادماج كراييينا بالقوة.

وبناء على ذلك، فإن قرار مجلس الأمن لا يمكن تفسيره سوى بأنه يعني التمكين لتصعيد النشاط العسكري في البوسنة والهرسك سابقا وتوسيع نطاقه على نحو خطير الى خارج حدودها.

- - - - -